

السيوطي النحوي

الدكتور محمد أحمد الدالي

كان علم العربيّة أول العلوم التي طلبها السيوطي وجدّ في تحصيلها^(١) ، حتى غدا رابع العلوم السبعة التي قال إنه رُزق التبخر فيها^(٢) . وتلقاه على شيوخ العربية بمصر في عصره ، وأشهرهم وأبعدهم أثراً فيه : تقي الدين أبو العباس أحمد بن محمد الشُّمْنِيّ (ت ٨٧٢هـ) ، ومحيي الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان الكافيجيّ (ت ٨٧٩هـ) . وصنّف في علم العربية ٣٢ كتاباً^(٣) ، وأهمها : معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع ، والأشباه والنظائر في النحو ، وشرح شواهد معني اللبيب ، والاقتراح في أصول النحو . وله في غير مسألة من مسائل هذا العلم آراء اختار أكثرها من أقوال من تقدمه من علماء العربية .

فهل في مصنّفات السيوطي وآرائه في علم العربية ما يسوّغ له هذه الدعوى العريضة التي ادعاها : أنه رزق التبخر في هذا العلم !؟ سيبلنا في الإجابة عن ذلك وفي الاطمئنان إلى حكم فيه مصنّفات وآراؤه . وفيما يأتي من هذه الكليمة تعريفٌ بأهم مصنّفات التي تقدم ذكرها ، ثم ذكرٌ طائفة من آرائه . وقد أفدت في ذلك من كتب السيوطي المذكورة ،

(١) الأشباه والنظائر (ط . مجمع اللغة العربية بدمشق) ١/١ .

(٢) حسن المحاضرة ١/٣٧٨ .

(٣) مقدمة محقق الأشباه والنظائر (ط . المجمع) 23 .

ومن مقدمات محققها ، ومن الدراسة المطولة التي ألفها الدكتور عدنان محمد سلمان وأسماها « السيوطي النحوي » ، وهي دون ما يؤمل من دراسة بهذا العنوان ، وفيها فوائد .

أما « الأشباه والنظائر في النحو » فقد اشتمل على سبعة فنون^(٤) :

الأول : فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع ، وهو مرتب على حروف المعجم ، وهو معظم الكتاب ومهمه . قال السيوطي : « وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق ، وأشبع القول فيه ، وأوردت في ضمن كل قاعدة ما لأئمة العربية فيها من مقال وتحرير وتنكيت وتهذيب واعتراض وانتقاد وجواب وإيراد ، وطرزتها بما عدّوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية والأحاديث والأبيات الشعرية وتراكيب العلماء في مصنفاتهم المروية وحشوتها بالفوائد ، ونظمت في سلكها فرائد القلائد » .

الثاني : فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات ، وهو مرتب على الأبواب .

الثالث : فن بناء المسائل بعضها على بعض .

الرابع : فن الجمع والفرق .

الخامس : فن الألفاظ والأحاجي والمطارحات والممتحنات .

السادس : فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات

والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات .

السابع : فن الأفراد والغرائب .

قال السيوطي : « وقد أفردت كل فن بخطبة وتسمية ليكون كل فن

من السبعة تأليفاً مفرداً ، ومجموع السبعة هو كتاب الأشباه والنظائر .

(٤) الأشباه والنظائر (ط . المجمع) ٧/١ - ٩ .

فدونكه مؤلفاً تشد إليه الرحال وتتنافس في تحصيله الرجال .
 جمع السيوطي مادة كتابه التي فرقها في هذه الفنون السبعة مما وقف
 عليه وأخذ منه من كتب العربية وما إليها . وبلغت عدة المصادر التي صرح
 بنقله منها ٢٧٨ مصدر في الفهرس الذي صنعه الدكتور عبد العال سالم
 مكرم لطبعة الأشباه والنظائر التي حققها (١٩) وفيه خلل . وأهم هذه
 المصادر :

- ١ - كتب الزجاجي : الجمل ، الأمالي ، اللامات ، مجالس
 العلماء .
- ٢ - كتب أبي علي الفارسي : الاغفال ، التذكرة ، البغداديات ،
 القصریات .
- ٣ - كتب ابن جنبي : الخصائص ، سر الصناعة ، المحتسب ،
 المخاطريات .
- ٤ - كتب الزمخشري : المفصل ، الأحاجي ، الفائق ، الكشاف .
- ٥ - كتب علم الدين السخاوي : سفر السعادة ، المفصل في
 شرح المفصل ، تنوير الدياتي في شرح الأحاجي .
- ٦ - كتب ابن مالك : التسهيل وشرحه ، العمدة وشرحها ،
 الكافية الشافية وشرحها .
- ٧ - كتب أبي حيان : الارتشاف ، التذيل والتكميل في شرح
 التسهيل ، نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب .
- ٨ - كتب ابن هشام الأنصاري : المغني ، حواشي التسهيل ، شرح
 شذور الذهب ، التذكرة ، موقف الوسنان وموقد الأذهان ، شرح اللوحة
 البدرية .
- ٩ - كتب أبي البركات بن الأنباري : الإنصاف ، نزهة الألبا .

- ١٠ - الأصول لابن السراج .
- ١١ - شرح المفصل لابن يعيش
- ١٢ - شرح المفصل للعلم اللورقي الأندلسي
- ١٣ - البسيط لابن العليج .
- ١٤ - البسيط لركن الدين الأسترابادي .
- ١٥ - المقرب لابن عصفور .
- ١٦ - المغني لابن فلاح .
- ١٧ - التبيين للعكيري .
- ١٨ - التذكرة لابن الصائغ .
- ١٩ - التذكرة لابن أم مكتوم .
- ٢٠ - التعليقة على المقرب لابن النحاس .
- ٢١ - شرح الجمل لابن عصفور .
- ٢٢ - الغرّة لابن الدهان .

والكتاب من المراجع النحوية الهامة ، ولا يُعرف كتاب غيره سلك مؤلفه « بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه وألقوه من كتب الأشباه والنظائر »^(٥) . وفيه كثير من النصوص النحوية التي نقلها السيوطي من كتب لم تنته إلينا ، ومنها تذكرة أبي علي وتذكرة ابن هشام والمغني لابن فلاح والبسيط لابن العليج .

وأما « همع الهوامع في شرح جمع الجوامع » فهو كتاب شرح فيه السيوطي كتاباً له مختصراً في العربية سماه « جمع الجوامع » وقال في وصفه : « فإن لنا تأليفاً في العربية جمع أدهاها وأقصاها ، وكتاباً لم يغادر من مسائلها

(٥) الأشباه والنظائر (ط . المجمع) ٣/١ .

صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وجمعت من نحو مائة مصنف ، فلا غرو أن لقبته جمع الجوامع « وهو « جامع لِمَا في الجوامع من المسائل والخلاف ، حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف ، محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف مع مزيد واف فائق الانسجام قريب من الأفهام »^(٦) .

جعله مؤلفه في مقدمات وسبعة كتب .

تناول في المقدمات تعريف الكلمة وأقسامها ، والكلام والكلم ، والجملة والقول ، والإعراب والبناء ، والمنصرف وغيره ، والنكرة والمعرفة وأقسامها .

وأما السبعة الكتب فالكتاب الأول « في العمد ، وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ .

والثاني في الفضلات وهي المنصوبات .

والثالث في المجرورات وما حمل عليها من المجزومات وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة وما ضم إليها من بقية حروف المعاني .

والرابع في العوامل في هذه الأنواع ، وهو الفعل وما ألحق به وختم باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها .

والخامس في التوابع لهذه الأنواع ، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار والحكاية والتسمية وضرائر الشعر .

والسادس في الأبنية .

والسابع في تغييرات الكلم الإفرادية كالزيادة والحذف والإبدال والنقل والإدغام ، وختم بما يناسبه من خاتمة الخط^(٧) .

(٦) همع الجوامع (ط. مصر) ٢/١ .

(٧) همع الجوامع (ط. مصر) ٣/١ .

جمع المؤلف كتابه فيما قال من نحو مائة مصنف ، وضمّنه خلاصة كتابي « التسهيل » لابن مالك ، و« ارتشاف الضرب » لأبي حيان . وبلغت عدة المصادر التي صنع منها السيوطي كتابه ١٤٥ كتاب في الفهرس الذي صنعه الدكتور عبد العال سالم مكرم لطبعة « همع الهوامع » التي حققها (!؟) ، وفيه خلل .

وأهم هذه المصادر :

- ١ - ارتشاف الضرب ، لأبي حيان .
- ٢ - التسهيل ، لابن مالك ، وشرحه له أيضاً .
- ٣ - شرح التسهيل ، لأبي حيان .
- ٤ - المغني ، لابن هشام .
- ٥ - الإفصاح بفوائد الإيضاح لابن هشام الحضراوي .
- ٦ - البديع ، لمحمد بن مسعود الغزني .
- ٧ - النهاية ، لابن الخباز .

والكتاب مجمع لمسائل العربية وشواهدا ، وسجل الآراء جمهور علماء العربية المتقدمين والمتأخرين . وقد اشتمل الكتاب على ١٨٢١ شاهد من شواهد العربية ، واشتمل ارتشاف الضرب على ١٣٨٧ شاهد .

وأما « شرح شواهد مغني اللبيب » فهو شرح للأبيات التي استشهد بها ابن هشام في مغني اللبيب ، وعدتها ١٢٠٠ بيت في الطبعة التي حققها الدكتور مازن المبارك والأستاذ محمد علي حمد الله . شرح السيوطي الشواهد على ترتيبها في المغني . وأبان منهجه في شرحه بقوله في صدر كتابه : « أُورد أولاً البيت المستشهد به ، ثم أتبعه بتسمية قائله والسبب الذي لأجله قيلت القصيدة ، ثم أُورد من القصيدة أبياتاً استحسنتها ثم أتبع ما أُورده من الأبيات بشرح ما اشتملت عليه من الغريب والمشكل وبيان ما تضمنته من

الاستشهادات العربية والنكت الشعرية وما يتعلق بها من فائدة ونادرة وموارد ، وأُتبع ذلك بالتعريف بقائلها » ثم ذكر المصادر التي عوّل عليها في شرحه . ومنها دواوين الشعر وكتب الاختيار وأمّهات كتب الأدب وأيام العرب وتراجم الشعراء والرجال ، وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي وللأعلم وللزحشري . وشرح شواهد الإيضاح لابن يسعون ، وشرح شواهد الجمل للخضراوي وللبطليوسي وللتدمري ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شرح الألفية للعيني ، وأمالي ابن الشجري ، ونوادر أبي زيد وابن الأعرابي ، وأمالي القالي وأمالي ثعلب (مجالس ثعلب) .

وهو شرح وسط فيه زبدة كلام من تقدمه إلى الكلام على الشواهد وما يتعلق بها .

وأما « الاقتراح في علم أصول النحو » فقد جعله المؤلف في مقدمات وسبعة كتب .

أما الكلام على المقدمات فقد ذكر فيه عشر مسائل : الأولى : أصول النحو ، والثانية : حدوده ، والثالثة : حد اللغة ، والرابعة : مناسبة الألفاظ للمعاني ، والخامسة : الدلالات النحوية ، والسادسة : الحكم النحوي ، والسابعة : انقسام الحكم النحوي من جهة أخرى ، والثامنة : تعلق الحكم النحوي ، والتاسعة : هل بين العربي والعجمي واسطة ، والعاشر : انقسام الألفاظ إلى واجب وممتنع وجائز .

وأما السبعة الكتب فالأول في السماع ، والثاني في الإجماع ، والثالث في القياس ، والرابع في الاستصحاب ، والخامس في أدلة شتى ، والسادس في التعارض والتراجيح ، والسابع في أحوال المستنبط بهذا العلم ومستخرجه .

جمع المؤلف مادة كتابه من « لمع الأدلة » و« الإعراب في جدل الإعراب » وهما لأبي البركات بن الأنباري ، ومن الخصائص لابن جني .

وضمنه نقولاً من الأصول لابن السراج ، والألفاظ والحروف لأبي نصر الفارابي ، والإنصاف لأبي البركات بن الأنباري ، وتذكرة أبي حيان ، وتفسير ابن أبي حاتم الرازي ، وثمار الصناعة ، لأبي عبد الله الحسن بن موسى الجليس ، وشرح التسهيل لأبي حيان ، والممتع لابن عصفور .
فالكتاب قد ضمَّ ما تفرق من كلام من تقدم السيوطي في « أصول النحو » .

لقد حفظت هذه الكتب وغيرها من كتب السيوطي النحوية نصوصاً نحوية كثيرة ، منها ما فقدت أصولها التي نقل السيوطي منها . ولو نشرت جميع الأصول التي عليها بنى السيوطي كتبه لم يجردنا ذلك من قيمتها العلمية ولم يسلبها أهميتها فتصير قيمتها تاريخية . بل إن فضل السيوطي في جمع مسائل العربية وما تفرق من كلام علمائها في كل مسألة منها وترتيبها ترتيباً حسناً = فضلٌ وافر باق غير مدفوع ولا منكر .
وعلى أن السيوطي كان يصنع من كتب من تقدمه كتباً فقد كان دأبه أن يباهي بما صنع ويدعي أن ما صنعه بديع جليل وأنه أتم وأوفى وأحسن وأجل من الكتب التي صنع منها كتابه !! قال في جمع الجوامع : « هذا ترتيب بديع لم أسبق إليه حدوث فيه حذف كتب الأصول »^(٨) ، وقال في حاشيته على مغني اللبيب التي سماها « الفتح القريب » : « أودعتها من الفوائد والفرائد والغرائب والزوائد ما لو رامه أحد غيري لم يكن إلى ذلك سبيل ولا فيه نصيب »^(٩) ، وقال في الاقتراح : « لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله في علم لم أسبق إلى ترتيبه ولم أقدم إلى تهذيبه وهو أصول النحو »^(١٠) .

(٨) همع الجوامع (ط . مصر) ٣/١ .

(٩) شرح شواهد مغني اللبيب ص ٢ .

(١٠) الاقتراح (ط . إستانبول) ص ٢ .

ولو قال قائل : ليس للسيوطي في كثير مما صنفه إلا الجمع والترتيب والتبويب = لم يكن إلى غلوّ في مقاله .

وأما آراؤه النحويّة فهي في جملتها أقوال اختارها من أقوال من تقدمه من علماء العربية . وهذه أمثلة لها من كتابه « همع الهوامع » تدل على ما وراءها :

١ - « في الأسماء قبل التركيب ثلاثة أقوال : أحدها - وعليه ابن الحاجب - أنها مبنية الثاني : أنها معربة والثالث : أنها واسطة لا مبنية ولا معربة وهذا هو المختار عندي تبعاً لأبي حيان » (الهمع ١٩/١) .

٢ - في إعراب الأسماء الستة اثنا عشر مذهباً أحدها - وهو المشهور - أنّ هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات الثاني - وهو مذهب سيويه والفراسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ... المذهب الثالث : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع الرابع قال السيوطي : « وأصحّها الثاني » (الهمع ٣٨/١) .

٣ - « إعراب المثني والجمع بالحروف » هذا قول « الجمهور من المتأخرين ومنهم ابن مالك ، ونسبه أبو حيان للكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي » ووافقهم السيوطي وردّ قول من زعم غير ذلك ، قال : « وليس الإعراب في المثني والجمع بمقدرة قبلها أو فيها أو دلائل أو بالبقاء والانقلاب خلافاً لزاعميها » (الهمع ٤٧/١ - ٤٨) .

٤ - إذا اجتمعت النون علامة الرفع في المضارع المسند إلى واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المؤنثة المخاطبة مع نون الوقاية « جاز الفك

والإدغام والحذف ، والأصحُّ أنها المحذوفة « وهو مذهب سيبويه ورجحه ابن مالك » وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوفة نون الوقاية ، وعليه الأخفش الأوسط والصغير والمبرد وأبو علي وابن جني « (الهمع ١/٥١ - ٥٢) .

٥ - المنادى النكرة المقصودة آخر المعارف السبعة « والأصحُّ أن تعريفه بالقصد » « كما صححه ابن مالك . وذهب قوم إلى أن تعريفه بأل محذوفة » (الهمع ١/٥٤ - ٥٥) .

٦ - إذا اجتمعت نون الإناث ونون الوقاية جاز حذف إحداهما في ضرورة الشعر ، نحو « فلنبي » ، وذهب المبرد إلى أن المحذوفة نون الوقاية ، قال السيوطي « وهذا هو المختار عندي . ورجحه ابن جني والخضراوي وأبو حيان وغيرهم . وحكى صاحب البسيط الاتفاق عليه . وقال سيبويه : هي نون الإناث » (الهمع ١/٦٥) .

٧ - « في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول مذاهب أحدها : المنع مطلقاً ، وعليه البصريون ، والثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه الكوفيون ، وهو اختياري للتوسع فيهما ، والثالث : الجواز مع أل إذا جرّت بـ « من » وعليه ابن مالك » (الهمع ١/٨٨) .

٨ - أي الموصولة المضافة المحذوف عائدها في نحو « سلم على أيهم أفضل » « تبنى حيثنذ على الضم عند سيبويه والمختار وفقاً للكوفية والخليل ويونس إعرابها » (الهمع ١/٩٠) .

٩ - عند النحاة أن الباء في نحو « بحسبك درهم » زائدة ، وحسبك مبتدأ ، قال السيوطي : « والمختار وفقاً لشيخنا الكافيجي أنه خير » (الهمع ١/٩٣) .

١٠ - « في رافع المبتدأ والخبر أقوال : فالجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء ورافع الخبر المبتدأ وقيل : العامل

في الخير هو الابتداء وقيل : العامل فيه الابتداء والمبتدأ معاً
 وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا ، فالمبتدأ رفع الخير والخبر رفع المبتدأ
 وهذا المذهب اختاره ابن جنبي وأبو حيان ، وهو المختار عندي «
 (الهمع ٩٤/١ - ٩٥) .

١١ - في جواز حذف العائد على المبتدأ من جملة الخبر أقوال ، قال
 السيوطي : « واختار الجواز بشرطين : أحدهما وجود دليل يدل على
 المحذوف . الثاني : ألا يؤدي إلى رجحان عمل آخر » (الهمع
 ٩٧/١) .

١٢ - إذا وقع الظرف أو الجار والمجرور خبراً ف « عامله كون منوي
 في الأصح ، والتحقق وفاقاً لابن كيسان أنه الخبر والعامل في مرفوعه ،
 واختار وفاقاً لابن مالك تقديره اسم فاعل ... » (الهمع ٩٨/١) .

١٣ - أطلق الجمهور وجوب حذف الخبر إذا وقع المبتدأ بعد لولا
 الامتناعية . قال السيوطي : « واختار وفاقاً للرماني والشلوبين وابن مالك :
 يجب ذكره إن كان خاصاً ولا دليل عليه » (الهمع ١٠٤/١) .

١٤ - « نواسخ الابتداء (كان وأخواتها) ترفع المبتدأ خلافاً
 للكوفية » فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها ومذهب
 الكوفيين أنها لم تعمل فيه شيئاً وأنه باق على رفعه « (الهمع ١١٠/١ -
 ١١١) .

١٥ - « إذا وقعت أن بعد لو فمذهب سيويه وأكثر البصريين أنها
 في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف لا يجوز إظهاره وذهب الكوفيون
 والمبرد والزجاج والزمخشري وابن الحاجب إلى أنه فاعل بفعل مقدر تقديره
 ثبت . وهذا هو المختار لإغنائه عن تقدير الخبر وإبقاء لو على حالها من
 الاختصاص بالفعل » (الهمع ١٣٨/١) .

١٦ - الجمهور على أن « الآن » ظرف مبني ، واختلفوا في علة بنائه ، قال السيوطي « واختار إعرابه » (الهمع ١/٢٠٧ - ٢٠٨) وهو قول بعض النحويين .

١٧ - في مفاد « رُبَّ » « أقوال : أحدها : أنه للتقليل دائماً ... ثانيها للتكثير دائماً ثالثها وهو المختار عندي وفاقاً للفارابي أبي نصر وطائفة أنها للتقليل غالباً والتكثير نادراً ... » (الهمع ٢/٢٥) .

١٨ - يتلقى القسم في النفي بما ولا وإن ، وقيل يتلقى بلن ولم ، ونقل أبو حيان عن محمد بن خلصة^(١١) الضرير أنه يتلقى بلم دون لن ، قال السيوطي : « وعندي عكسه وهو جواز التلقي بلن دون لم » (الهمع ٢/٤١) .

١٩ - « الأصح أن الجر في المضاف إليه بالمضاف ، قاله سيويه ... وقال الزجاج وابن الحاجب : هو بالحرف المقدر وقال الأخفش : بالإضافة » (الهمع ٢/٤٦) .

٢٠ - « لا يفصل بين المتضايقين أي المضاف والمضاف إليه اختياراً ... إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح وجوزه أي الفصل الكوفيون مطلقاً » (الهمع ٢/٥٢) .

٢١ - « أمّا الأصح أنها حرف بسيط . وقيل مركب » (الهمع ٢/٦٧) .

٢٢ - « حبذا ... الأصح أن ذا فاعله » (الهمع ٢/٨٨) .

٢٣ - « الجمهور على أنه لا يؤكد به أي بأجمع دون كل اختياراً ، واختار وفاقاً لأبي حيان جوازه » (الهمع ٢/١٢٣) .

(١١) في المطبوع « خاصة » وهو تحريف صوابه ما أثبت ، انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/١٠٠ ، وجاء على الصواب في طبعة الكويت ٤/٢٤٤ .

٢٤ - « المختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكل من البعض »
(الجمع ١٢٧/٢).

٢٥ - « قال أبو حيان : وشذ أيضاً قولهم : ما أعظم الله
وما أقدره ... لعدم قبول صفات الله الكثرة ، والمختار وفاقاً للسبكي
وجماعة ... جوازه » (الجمع ١٦٧/٢) .

تبين من خلال ما تقدم أن منهج السيوطي في تأليف كتبه قائم على
الجمع والنقل والترتيب والتبويب ، وأن منهجه النحوي قائم على الاختيار من
أقوال من تقدمه من النحاة في الغالب ، وهو موافق للبصريين في كثير من
آرائه ، وهو معهم في أصول النحو .

إن للسيوطي فضلاً في جمع مادة كتبه وتقسيمها وتبويبها وترتيبها
أحسن ترتيب ، وإن له علماً بالنحو دلّ عليه اختياره ما اختاره من آراء
فيه ، وكلا هذين سالكة بين النحاة غير شك .